Cour Pénale Internationale
International Criminal Court

المحكمة الجنائية الدولية
مكتب المدعي العام

الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام

29 حزيران/يونيو – 5 تموز/يوليو 2010 - العدد رقم (44)

العناوين الرئيسية:

- إيطاليا والولايات المتحدة تتعهدان بدعم مذكرات الاعتقال، ص 4.

أبرز وقائع الأسبوع: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يؤكد دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب

29 حزيران/يونيو - أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بيانا رئاسيا ينص على أنه "*لم تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب لأشد الجرائم خطورة التي تشكل موضع الاهتمام الدولي من خلال عمل المحكمة الجنائية الدولية (...)*" و "*تعتزم المحكمة الاستمرار بقوة لمكافحة الإفلات من العقاب ودعم المساءلة بالوسائل الملائمة (...)* " إن هذا البيان يتعلق بالوضع في دارفور، والمدعي العام - كما تم ذكره سابقا – قد أطلع مجلس الأمن في 11 حزيران/يونيو، مبرزاً الحاجة إلى التيقن من الدعم المتسق لقرارات المحكمة. بتاريخ 14 حزيران/يونيو، اجتمع مجلس الأمن أيضا مع جميع الأطراف المشاركة في عملية الوساطة في دارفور.

وجاء البيان الذي تم اعتماده تحت الرئاسة المكسيكية للمجلس، بعد مناقشة حول تشجيع وتعزيز سيادة القانون لصون السلم والأمن الدوليين والتي سمعت من 36 متكلم. وجاء في البيان، مجلس الأمن "*يشدد على مسؤولية الدول للامتثال بالالتزامات ذات الصلة لإنهاء الإفلات من العقاب وإجراء تحقيق شامل ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أو غيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي من أجل منع الانتهاكات، وتلافي تكرارها والسعي إلى سلام مستدام وإلى العدالة وإلى الحقيقة والمصالحة*".

وأخيرا، إن مجلس الأمن "*يعرب عن التزامه للتيقن من أن جميع جهود الأمم المتحدة لاستعادة السلام والأمن نفسها، تحترم وتعزز سيادة القانون*" إقراراً منه بأن "*لبناء السلام المستدام يتطلب إتباع نهج متكامل*".

بعض الدول، بما في ذلك النرويج واستراليا وفرنسا، قد شددت أيضا على دور مجلس الأمن فيما يتعلق بتحقيق الامتثال لمذكرات الاعتقال، وخاصة فيما يتعلق بالوضع في دارفور، كما تمت إحالتها إلى المدعي العام بقرار مجلس الأمن رقم 1593 (2005).

1- التحقيقات والملاحقات القضائية

خلال الأسبوع، عرض مكتب المدعي العام 5 ملفات في القضايا المختلفة كما قام بمهمتين إلى دولتين.

1-1- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في نيسان/أبريل 2004، أحالت جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الحالة إلى المحكمة. وفي حزيران/يونيو 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة؛ مركزاً على منطقة إيتوري حيث ارتكبت المجموعات المسلحة الرئيسية أكثر الجرائم خطورة.
وقد أصدرت المحكمة أربع مذكرات اعتقال بحق كل من توماس لوبانغا ديلو وبوسكو نتاغاندا، قائدي ميليشيا اتحاد الوطنيين الكنغوليين، وجيرمان كاتانغا وماثيو نغودجولو تشوي، قائدي الجبهة الوطنية لوحدة الأراضي وقوات المقاومة الوطنية في منطقة إيتوري. في 26 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت محاكمة توماس لوبانغا ديلو. في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت محاكمة كل من كاتانغا ونغودجولو تشوي. ولا يزال وبوسكو نتاغاندا طليقاً. في أيلول/سبتمبر 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته حول الجرائم المزعومة في مقاطعة كيفو.

30 حزيران/يونيو - أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو ستواصل دعم العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة غير المشروعة، لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، التي تعمل في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. "*[هذه المجموعات] (...) لا تزال تتسبب في معاناة لا توصف لسكان شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد خول بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم العمليات العسكرية ضد هذه الجماعات المسلحة. ويُقدم هذا الدعم في شروط معينة. وستظل الحالة هكذا خلال الولاية الجديدة*".

2-1- الحالة في يوغندا

في كانون الثاني/يناير 2004، أحالت يوغندا هذه الحالة إلى المحكمة. وفي تموز/يوليه 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة خمس مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة؛ هم: جوزيف كوني، فينسنت أوتي (يُدَّعَى بأنه قُتل في عام 2007 بأمر من كوني)، أوكوت أودهيامبو، راسكا لوكويا (قُتل في 12 آب/أغسطس 2006، وتم سحب مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه)، دومينيك أونجوين. ولم يُبَتْ بَعد في هذه المذكرات. منذ أوائل عام 2008، يُقال أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من 1,500 شخص، واختطف أكثر من 2,250 شخص، وشرد ما يفوق تماماً الـ 300 ألف شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها. فضلاً عن ذلك، في غضون العام المنصرم، شرد جيش الرب للمقاومة أكثر من 80 ألف شخص كما قتل ما يُقارب الـ 250 شخصاً في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

28 حزيران/يونيو – أدان أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعا بلدان المنطقة وبعثات الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بهدف التعامل مع التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

1- 3- الحالة في دارفور – السودان

أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة في آذار/مارس 2005. وباشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في حزيران/يونيو 2005. وقد صدرت ثلاث مذكرات قبض، ضد أحمد هارون وعلي كوشيب وعمر البشير، التي لم يبت بعد فيها. وصدرت أيضا ثلاثة أوامر استدعاء للحضور ضد بحر إدريس أبو قردة وعبد الله بندا أبكر نورين ومحمد صالح جربو جاموس. وقد استأنف الادعاء القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الأولى بالأكثرية بإسقاط تُهم الإبادة الجماعية من مذكرة توقيف الرئيس البشير. وفي 3 شباط/فبراير، قضت دائرة الاستئناف بأن قرار رفض اعتماد تُهم الإبادة الجماعية ضد الرئيس البشير كان خطأً قانونياً. لقد مَثَّلَ أبو قردة طَوْعاً أمام المحكمة بموجب أمر بالحضور. وبعد مُثُوله للمرة الأولى في 18 أيار/مايو 2009، سُمح له بمغادرة هولندا. وفي 19- 30 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عُقدت جلسة استماع لإقرار التُهم. وفي 8 شباط/فبراير 2010، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً رفض بموجبه اعتماد التُهم. وفي 15 آذار/مارس، طلب مكتب المدعي العام إذناً من الدائرة التمهيدية الأولى لاستئناف هذا القرار إلا أن الدائرة رفضت ذلك في 23 نيسان/أبريل. وسيقوم مكتب المدعي العام بتقديم أدلة إضافية. في 25 أيار/مايو أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قراراً يبلغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم تعاون جمهورية السودان" في القضية ضد هارون وكوشيب. في 17 حزيران/يونيو، مثل عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس طوعاً أمام المحكمة الجنائية الدولية، للرد على اتهامات بارتكاب جرائم حرب لدورهما في الهجوم الذي وقع عام 2007 ضد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في حسكنيتا. لقد حددت الدائرة التمهيدية الأولى عقد جلسة إقرار التهم للبندا وجربو بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

30 حزيران/يونيو - حسن الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي العام المعارض الذي دعا عدة مرات لتسليم الرئيس البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية، مجيباً على أسئلة عما إذا كان لا يزال على موقفه بشأن شرعية رئاسة أحمد البشير، قال: *"(...) إنني لم أغير رأيي بشأن المحكمة الجنائية الدولية التي أود تطبيق قوانينها، على الجميع. والآن، لا يزال موقفي هو نفسه "*.

4-1- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في كانون الأول/ديسمبر 2004، أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الحالة إلى المحكمة. وفي أيار/مايو 2007، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. لقد أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال واحدة بحق جان بيير بيمبا غومبو للجرائم التي ارتُكبت في عامي 2002 و2003. وفي 12-15 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت جلسة استماع لاعتماد التُهم. وفي 15 حزيران/يونيو 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قرارها باعتماد التُهم. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُحيلت القضية إلى الدائرة التمهيدية الثالثة. وتم تحديد تاريخ 5 تموز/يوليه 2010 موعداً لبدء المحاكمة. في 27-28 نيسان/أبريل، عقدت دائرة المحاكمات جلسة سماع حول مقبولية القضية. في موازاة ذلك، يواصل مكتب المدعي العام في متابعة مزاعم الجرائم المرتكبة منذ نهاية عام 2005.

5-1- كينيا

في شباط/فبراير 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كينيا حول أعمال العنف التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008. في 9 تموز/يوليه 2009، أعلنت لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة - المُشكلة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة كوفي عنان – أنها سلمت مكتب المدعي العام مظروفاً مختوماً يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يُزعم أنهم تورطوا في أعمال العنف؛ بالإضافة إلى مواد داعمة كانت لجنة واكي قد سلمتها في وقت سابق للسيد عنان . وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدعي العام الرئيس كيباكي ورئيس الوزراء أودينغا أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت وأن من واجبه التصرف في حال غياب الإجراءات القضائية الوطنية. وقد التزم كلاهما، الرئيس ورئيس الوزراء، بالتعاون مع المحكمة. وفي 26 تشرين الثاني، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية السماح له بفتح تحقيق في الحالة، منوهاً إلى أنه تم قتل 1220 شخص؛ واغتصاب المئات – مع وجود آلاف أخرى من حالات الاغتصاب غير المُبلغ عنها؛ وتهجير 350 ألف شخص قسرياً؛ وإصابة 3561 شخص بجروح في خضم الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي شُنت على السكان المدنيين. في 31 آذار/مارس، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام ببدء تحقيق في الحالة يغطي الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في غضون الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 1 حزيران/يونيو 2005 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. في 8-12 أيار/مايو، قام المدعي العام بزيارته الأولى إلى كينيا وذلك منذ بدء التحقيق فيها.

2- التحقيقات الأولية

إحصائيات الإخطارات المقدمة بموجب المادة 15 والأنشطة الأخرى المتصلة بالتحقيقات الأولية.

إن التحقيق الأولي، المرحلة الأولى لأنشطة مكتب المدعي العام، يحدد فيما إذا كان ينبغي فتح تحقيق أم لا. إنه المرحلة التي يقوم فيها مكتب المدعي العام أولاً بتقييم الولاية القضائية للمحكمة، والتأكد من أن الجرائم التي ارتُكبت أو يجري ارتكابها في حالة محددة تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم استيفاء الشروط، التأكد فيما إذا كانت السلطات ذات الاختصاص تجري تحقيقات ومحاكمات جادة في هذه الجرائم. وكخطوة ثالثة، التأكد من عدم تعارض فتح التحقيق بواسطة المدعي العام مع مصالح العدالة. في خلال هذه المرحلة، تمشياً مع المادة 15، يقوم مكتب المدعي العام بتقييم كل المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة بشكل استباقي من مصادر متعددة بما فيها "الإخطارات" الواردة من الأشخاص والأطراف المعنية. إن إطلاق تحقيق أولي لا يعني أنه سيتم فتح تحقيق.

لقد ورد 42 بلاغاً إلى مكتب المدعي العام في شهر حزيران/يونيو، قد تقع تحت المادة 15. وكانت 31 من هذه البلاغات خارج نطاق اختصاص المحكمة بشكل واضح؛ وكانت 11 من هذه البلاغات بحاجة إلى مزيد من التحليل أو أنها كانت مرتبطة بحالة قيد التحليل بالفعل. بلغ مجموع الاتصالات التي وردت بموجب المادة 15 حتى الآن 8808 اتصالا. وكانت 3976 اتصالاً منها تقع خارج نطاق اختصاص المحكمة بشكل واضح.

2-1- أفغانستان

في عام 2007، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في أفغانستان. ويُحقق المكتب في مزاعم بارتكاب جميع الأطراف الفاعلة المعنية جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وقد التقى مكتب المدعي العام، خارج أفغانستان، مسؤولين أفغان ومنظمات أفغانية. كما بعث مكتب المدعي العام بطلبات إلى الحكومة الأفغانية للحصول على معلومات، ولكن لم يتلق بَعد جواباً.

2-2- كولومبيا

في عام 2006، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كولومبيا. ويحقق المكتب في جرائم مزعومة تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية، وفي التحقيقات/الإجراءات القضائية التي أُجريت في كولومبيا بحق كل من الجُناة المزعومين الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، وقادة الميليشيات شبه العسكرية، والسياسيين، وقادة عناصر حرب العصابات، وعناصر الجيش. ويقوم المكتب كذلك بتحليل مزاعم تتعلق بوجود شبكات دولية تدعم الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم في كولومبيا.

30 حزيران/يونيو- توصلت إجراءات العدالة والسلام إلى أول إدانة لها لارتكاب جرائم ضد الإنسانية ضد اثنين من قادة الجماعات شبه العسكرية من كتلة مونتيس دي ماريا. اعترف ادوار كوبوس، المعروف أيضا باسم دييغو فيشينو، واوبر بانكيز، المعروف أيضا باسم جوانشو ديكى، باثنين من المذابح في شهر آذار/مارس 2000، واختطاف تسعة أشخاص في نيسان/أبريل 2003.

2-3- جورجيا

في 14 آب/أغسطس 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في جورجيا. وقد زار وزير العدل الجورجي مكتب المدعي العام. وأرسلت روسيا، الدولة غير الطرف في نظام روما الأساسي، 3817 وثيقة إلى مكتب المدعي العام. في 27 آب/أغسطس 2008، طلب المدعي العام معلومات من حكومتي روسيا وجورجيا. وقد رَدَّتْ كل من السلطات الروسية والجورجية. أجرى المكتب زيارة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وإلى روسيا في آذار/مارس 2010. وتم إجراء مهمة ثانية إلى جورجيا في شهر حزيران/يونيو 2010.

2-4- فلسطين

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، أودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً لدى مسجلة المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي التي تسمح للدول غير الأطراف في النظام بقبول الولاية القضائية للمحكمة. سيبحث مكتب المدعي العام بدقة المسائل المتعلقة بولايته القضائية: أولاً – فيما إذا كان إعلان قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية يستوفي الشروط القانونية؛ وثانياً – فيما إذا ارتُكبت جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وسينظر المكتب كذلك فيما إذا كانت هناك إجراءات قضائية وطنية تتعلق بالجرائم المزعومة. في 15- 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، زار وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلون عن جامعة الدول العربية المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تقرير لدعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفويض ولايتها القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. في 11 كانون الثاني/يناير، وجه مكتب المدعي العام رسالة تُلخص أنشطتها إلى الأمم المتحدة بناءً على طلبها؛ في سياق متابعة تقرير غولدستون. وفي 3 أيار/مايو، نشر مكتب المدعي العام مُلخص "من التقارير حول ما إذا كان الإعلان المقدم من السلطة الوطنية الفلسطينية يستوفي المتطلبات القانونية". ولم يتخذ مكتب المدعي العام بَعد أي قرار بشأن هذه المسألة.

29 حزيران/يونيو – زار وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية مكتب المدعي العام في لاهاي.

2-5- كوت ديفوار

تتمتع المحكمة بولاية قضائية إزاء الحالة في كوت ديفوار بموجب الإعلان الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003، طبقاً لنص المادة 12(3) من النظام الأساسي للمحكمة. ويقبل الإعلان ولاية المحكمة القضائية ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 2002. في الفترة 2002-2005،

ارتُكبت على نطاق واسع معظم الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي المزعوم. في 17-18 تموز/يوليه، زار ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام أبيدجان.

6-2- غينيا

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في الحالة في غينيا. بما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 14 تموز/يوليه 2003، تمتلك المحكمة الجنائية الدولية على هذا النحو ولاية قضائية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ربما تكون قد ارتُكبت على أراضيها أو من جانب مواطنيها؛ بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والعنف الجنسي. واتخذ المكتب علماً بالادعاءات الخطيرة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009 في وكناكري وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة. وفي 12-13-15 كانون الثاني/يناير 2010، عقد ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو كومباوري - وسيط مجموعة الاتصال حول غينيا - والرئيس السنغالي واد لضمان أنهما على علم تام بعمل المكتب الجاري. ومن 15 إلى 19 شباط/فبراير 2010، أوفد مكتب المدعي العام مهمّة رسمية إلى غينيا برئاسة نائبة المدعي العام فاتو بنسودا وذلك في إطار أنشطته التحقيقية الأولية. اجتمعت بعثة ثانية من مكتب المدعي العام بوزير العدل الغيني العقيد لوهالمو، وبالقضاة الغينيين. قدمت السلطات الغينية التعاون الكامل مع المحكمة.

3- التعاون – حشد الجهود من أجل تنفيذ مذكرات الاعتقال

28 حزيران/يونيو – كما تم التأكيد عليه في قائمة التعهدات الموحدة المقدمة من الدول الأطراف وغير الأطراف خلال المؤتمر الاستعراضي، تعهدت العديد من الدول لزيادة الدعم السياسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ بما في ذلك المملكة المتحدة وفنزويلا وكوستاريكا. بالإضافة إلى ذلك، تعهدت الولايات المتحدة بأنها "*ستجدد التزاماتها وتعزز قدراتها لحماية ومساعدة المدنيين الذين تأثروا في أعقاب جيش الرب للمقاومة وتلقي هؤلاء الذين يستسلمون ودعم الجهود المبذولة لجلب قيادة جيش الرب للمقاومة إلى العدالة*". وتعهدت ايطاليا أنها "*ستعتمد سياسات وطنية لفرض تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية خاصة في المساهمة في عمليات الاعتقال وتنفيذ أوامر القبض التي طلبتها المحكمة الجنائية الدولية*."

30 حزيران/يونيو – شارك ممثلون كبار من مكتب المدعي العام في المنتدى العالمي الرابع لحقوق الإنسان في نانت، فرنسا، التي تنظمها الأمانة الدائمة العالمية لـ "حقوق الإنسان والحكومات المحلية" تحت رعاية اليونيسكو السامية، وقدموا عرضا حول مساهمة المحكمة الجنائية الدولية لحماية وإنفاذ حقوق الإنسان.

4- الفعاليات القادمة

- 12 تموز/يوليه – يُشارك المدعي العام في مناقشة الطلاب الدوليين في جامعة أمستردام.
- 14 تموز/يوليه – تبدأ محاكمة قضية المدعي العام ضد جان بيير بيمبا جومبو (يوجد طلب معلق من الدفاع لإرجاء بداية المحاكمة).
- 14-16 تموز/يوليه – تُشارك نائبة المدعي العام في مؤتمر دولي حول 'أفريقيا ومستقبل العدالة الجنائية الدولية' في جامعة ويتواترسراند، جوهانسبرغ.

- 19- 20 آب/أغسطس - يقوم المدعي العام بزيارة رسمية إلى غواتيمالا.
- 20 آب/أغسطس - تُشارك نائبة المدعي العام في مؤتمر نقابة المحامين السنوي لمعهد الدراسات الأمنية وإتحاد تنمية الجنوب الأفريقي، لومبومباشي.
- 31 آب/أغسطس - تُشارك نائبة المدعي العام في المؤتمر الرابع لحوارات القانون الإنساني الدولي، شوتوكا.

- 9 أيلول/سبتمبر – يقوم المدعي العام بإلقاء كلمة ختامية في المؤتمر الخامس عشر للجمعية الدولية للمدعين العامين، "عبر الحدود"، لاهاي.
- 21 أيلول/سبتمبر – تقوم نائبة المدعي العام بإلقاء كلمة في مؤتمر كونراد أديونر ستيفينغ "كل ما هو عادل، الاختصاص القضائي الدولي في أفريقيا"، برلين.
- 28 – 29 أيلول/سبتمبر – تقوم نائبة المدعي العام بتقديم عرضاً حول الاتجار بالبشر في الندوة الاقتصادية العالمية، اسطنبول.

* تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على السيدة أوليفيا سواك غولدمان، مستشارة التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، على البريد الإلكتروني: *Olivia.Swaak-Goldman@icc-cpi.int*